

Distr.: Limited
21 July 2004
ARABIC
Original: English

جمعية الدول الأطراف

الدورة الثالثة

لاهاي

٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

انتخاب نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

مذكورة من الأمانة

١ - بموجب أحكام الفقرة ٤ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٣٢ من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/1/RES.2 عن الإجراءات المتبعة لترشيح وانتخاب القضاة، والمدعي العام، ونواب المدعي العام للمحكمة، يقوم المدعي العام بترشيح ثلاثة أشخاص لكل منصب من مناصب نواب المدعي العام التي يتعين شغلها.

٢ - وفي رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٤، أحال المدعي العام للمحكمة إلى رئيس جمعية الدول الأطراف ترشيحه للأشخاص الثلاثة لشغل منصب نائب المدعي العام للمحكمة (انظر المرفق):

السيدة فاتو بنسودا (غامبيا)

السيدة نيكولا كروتشلي (نيوزيلندا)

السيد جوسايا نايفوليفو (فيجي).

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وصفت الرسالة الإجراءات المتبعة في اختيار المرشحين (انظر المرفق، التذييل الأول). وعرضت مجموعة من البيانات عن المؤهلات (انظر المرفق، التذييل الثاني) وتم تقديمها وفقا للفقرة ٣٣ من القرار المذكور أعلاه.

٤ - وبموجب أحكام الفقرة ٣٧ من القسم هاء من نفس القرار، تنطبق الإجراءات المتبعة في انتخاب المدعي العام، مع التعديل اللازم حسب الاقتضاء، على انتخاب أي نائب من نوابه.

مرفق

الرسالة المؤرخة في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٤ والمقدمة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية
إلى رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[الأصل: إنكليزي/فرنسي]

يشرفني أن أبلغكم، بوصفكم رئيساً لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أنه تم وضع اللمسات الأخيرة لعملية اختيار مرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام (لشؤون الادعاء). وقد تم اختيار المرشحين من مجموعة مؤلفة من ١٩٨ شخصا تقدموا بطلبات وردت من ٦٦ بلداً، من دول أطراف ودول غير أطراف. والعدد الكبير للطلبات التي وردت هو نتيجة للجهود المبذولة من أجل نشر الدعوة إلى تقديم طلبات الترشيح لهذه الوظيفة على نطاق واسع. ويُعرب مكتب المدعي العام عن شكره وامتنانه لأمانة جمعية الدول الأطراف على المساعدة التي قدّمها.

وللتأكد من الحصول على مجموعة كبيرة ومنوعة من المتقدمين، وجّه المكتب إلى ممثلي جميع الدول الأطراف رسائل للدعوة إلى تقديم الطلبات. كما بذلنا جهوداً للتوعية بهذه الشواغر في المناطق الجغرافية التي لا يزال تمثيلها في المحكمة الجنائية الدولية دون النصاب، وذلك عن طريق توجيه رسائل إلى رؤساء البعثات الموفدة إلى الأمم المتحدة من المجموعات الإقليمية الأفريقية والآسيوية والأوروبية الشرقية التابعة للأمم المتحدة. كما تمّ الإعلان عن الدعوة إلى تقديم الطلبات من خلال نشرة إعلامية صادرة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤. وأخيراً، أسهم أيضاً في تعميم الإعلان عن هذه الشواغر عدد من المنظمات غير الحكومية، ولاسيما ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية، والرابطة الدولية للمدعين العامين، ورابطة مبادرات النساء للعدالة بين الجنسين.

وسعى المكتب في المقام الأول إلى اجتذبات متقدمين يمتازون بأعلى الكفاءات، وبالتراهة والخبرة، من أجل تمثيل جميع المناطق وجميع النظم القانونية في العالم. وبذلت جهود متعمّدة لاجتذاب النساء المؤهلات، وفقاً لأحكام المادة ٤٤ والفقرة ٨ من المادة ٢٦ من نظام روما الأساسي. ونتيجة لذلك، ازداد كثيراً عدد النساء المتقدمات إلى هذه الوظيفة، مقارنةً بعدد المتقدمات إلى وظيفة نائب المدعي العام (للتحقيقات) في العام الماضي. وكان هناك أيضاً ارتفاع في عدد المتقدمين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاربي (وترد تفاصيل دقيقة عن ذلك في التذييل الأول المرفق بهذه الرسالة).

وبعد استعراض جميع الطلبات في أيار/مايو وحزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٠٤، دعي عشرة مرشحين إلى زيارة مقر المحكمة لمدة يوم واحد. وبعد أن قمت بمقابلة هؤلاء المرشحين، قام رئيس الموظفين في المكتب بمقابلة شخصية لكل منهم لإجراء مناقشات موسعة معهم. وأحيطوا علماً في مستهل زيارتهم بأنه من المتوقع منهم أن يبدوا، في نهاية اليوم، ملاحظاتهم عن الدور المتوقع أن يضطلع به نائب المدعي العام.

كما أحيط المرشحون علماً بأنهم ثلاثة أدوار من المتوقع أن يضطلع بها نائب المدعي العام (لشؤون الادعاء)، وطلب منهم أن يتأملوا فيها. وتشمل هذه المهام إدارة شعبة الادعاء، والتفاعل مع شعبة التحقيقات ومع نائب المدعي العام (للتحقيقات)، ومساعدتي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بوصفه عضواً في اللجنة التنفيذية (وهي لجنة مؤلفة من رؤساء الشعب التنفيذية الثلاث التابعة لمكتب المدعي العام).

وبعد التداول الدقيق، وعملاً بالفقرة ٤ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، قرّرت ترشيح ثلاثة متقدمين يملكون الخبرة والمؤهلات اللازمة ليشغلوا وظيفة نائب المدعي العام (لشؤون الادعاء) بامتياز. وهؤلاء المرشحون هم: السيدة فاتو بنسودا (غامبيا) والسيدة نيكولا كروتشلي (نيوزيلندا) والسيد جوسايا نايفوليفو (فيجي). وطلبت منكم، يا صاحب السيادة، أن تنقلوا أسماءهم إلى جمعية الدول الأطراف للنظر فيها خلال الدورة الثالثة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ولم يقدم أي ترتيب حسب الأفضلية لهؤلاء المرشحين المختارين، لكي تتمكن جمعية الدول الأطراف من ممارسة امتيازها في اختيار أي مرشح منهم لشغل هذه الوظيفة. ويعد الأشخاص الثلاثة من ذوي الخبرة الواسعة والمعترف بها في مجال المقاضاة الجنائية. كما أنهم قد استوفوا بدقة جميع الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي.

وعملت السيدة فاتو بنسودا كمحامية ومدع عام ووزيرة في حكومة جمهورية غامبيا. وبدأت مسيرتها المهنية كمدع عام في سنة ١٩٨٧. وشغلت المناصب التالية: نائبة مدير الادعاء العام، والوكيل العام والنائب العام، ووزيرة العدل في بلدها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، شغلت وظيفة مستشار قانوني ومحام مختص بالمحاكمات الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكانت مديرة لمصرف تجاري رائد ومندوبة غامبيا في اجتماعات اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في نيويورك، في عام ١٩٩٩.

وكانت السيدة نيكولا كروتشلي تعمل في مجال المجتمعات المحلية في المراحل المبكرة من مسيرتها المهنية. وتابعت دراسة الحقوق في نيوزيلندا وقبلت في هيئة المحامين عام ١٩٨٤. وبدأت ممارسة القانون كمحامية للموظفين ثم مدع عام ملكي، وهي وظيفة شغلتها لمدة سبع سنوات. وفي فترة ١٩٩١-١٩٩٦، عملت كمحامية مستقلة؛ وفي عام ١٩٩٦، التحقت بالمكتب القانوني الملكي في ويلنغتون، حيث عملت كنائبة للوكيل العام. وتولت السيدة كروتشلي قضايا معقدة شملت جرائم خطيرة ودعاوى استئناف، بما في ذلك دعاوى استئناف باسم

البلاط الملكي موجهة إلى المحاكم العليا. وهي الآن تدير المدعين العامين التابعين للبلاط الملكي، وتشرف على محاكمات الهيئة الجنائية في نيوزلندا. وكانت كذلك عضواً في اللجنة التنفيذية لرابطة المدعين العامين الدولية.

أما السيد جوسايا ناغوليفو فقد درس الحقوق في فيجي وفي أستراليا، وبلغ الآن قمة مسيرته المهنية الطويلة كمدع عام. وكان قد بدأ ممارسة مهنة القانون في عام ١٩٨٧ كمحام مستقل، ثم أصبح موظفاً قانونياً في المكتب القانوني الملكي لفيجي في عام ١٩٨٨. وشغل وظائف محامي دولة، وموظف قانوني رئيسي، ونائب مدير الادعاء العام. وتولى السيد ناغوليفو مسؤولية الادعاء في قضايا جنائية واستئنافية في جميع محاكم فيجي، ومنها مؤخراً بعض القضايا ذات الأهمية التاريخية بالنسبة لبلده. وهو يشغل منصب مدير الادعاء العام منذ عام ٢٠٠١، بناء على تعيين تشريعي يشرف بموجبه على جميع قضايا الادعاء الجنائية.

السيرة الذاتية للمرشحين مرفقة في التذييل الثاني لهذه الرسالة، لكي تنظر فيها جمعية الدول الأطراف. ويرد في التذييل الأول تقرير مفصل عن عملية الاختيار.

(التوقيع) لويس مورينو - أوكامبو

المدعي العام

التذييل الأول

تقرير عن الإجراءات المتبعة لاختيار مرشحين
لشغل منصب نائب المدعي العام (لشؤون الادعاء)
في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

أولا - الإعلان عن الشاغر

تم الإعلان عن وظيفة نائب المدعي العام (لشؤون الادعاء) الشاغرة في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في موقع المحكمة الجنائية الدولية على شبكة الإنترنت في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بلغتي عمل المحكمة. وأعلن عن هذا الشاغر أيضاً في نشرة إعلامية صادرة عن مكتب المدعي العام بتاريخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤. وتتمدد الموعد النهائي الأصلي ثلاث مرات، للتأكد من أن فترة نشر الإعلان كافية لتمكين المكتب من تلقي طلبات من أفراد مؤهلين من كل أنحاء العالم. وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات هو ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

وتم أيضاً تعميم الدعوة إلى تقديم الطلبات على البعثات الدبلوماسية للدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأرسل المدعي العام لويس مورينو - أوكامبو رسائل إلى جميع رؤساء بعثات الدول الأطراف المعتمدة لدى مملكة هولندا، وإلى ممثلي الدول الأطراف الأخرى التي ليست لديها بعثة لدى مملكة هولندا. وفضلاً عن ذلك، بذلت جهود للتوعية بهذه الشواغر في المناطق الجغرافية التي لا يزال تمثيلها في المحكمة الجنائية الدولية دون النصاب، وذلك عن طريق توجيه الرسائل إلى رؤساء البعثات الموفدة إلى الأمم المتحدة من المجموعات الإقليمية الأفريقية والآسيوية والأوروبية الشرقية التابعة للأمم المتحدة. وتم أيضاً إرسال الدعوة إلى تقديم الطلبات إلى الأمين العام للرابطة الدولية للمدعين العامين وإلى موجه الدعوات للاتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية. وقامت رابطة مبادرات النساء للعدالة بين الجنسين بنشر هذه الدعوة على نطاق واسع.

ثانياً - إحصاءات بشأن الطلبات الواردة

ورد ما مجموعه ١٩٨ طلباً لشغل منصب نائب المدعي العام (لشؤون الادعاء). وفيما يلي توزيع الطلبات بحسب الجنس، وبحسب ما إذا كان البلد الذي يحمل صاحب الطلب جنسيته قد صدّق على نظام روما الأساسي، وبحسب المنشأ الجغرافي.

مجموع عدد الطلبات الواردة ١٩٨

النسبة المئوية من المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	النسبة المئوية من المجموع	المجموع	النسبة المئوية من المجموع الفرعي
		(٪ ٣٢)	٦٣	طلبات النساء
		(٪ ٦٨)	١٣٥	طلبات الرجال
		(٪ ٧٧)	١٥٢	أصحاب الطلبات من الدول الأطراف
(٪ ٢٩)	٤٤			من النساء
(٪ ٧١)	١٠٨			من الرجال
		(٪ ٢٣)	٤٦	أصحاب الطلبات من الدول غير الأطراف
(٪ ٤١)	١٩			من النساء
(٪ ٥٩)	٢٧			من الرجال
		(٪ ٣٣)	٦٥	أصحاب الطلبات الأفريقيون
		(٪ ١١)	٢١	أصحاب الطلبات الآسيويون
		(٪ ٤)	٩	أصحاب الطلبات من أوروبا الشرقية
				أصحاب الطلبات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
		(٪ ١٣)	٢٥	
		(٪ ٣٩)	٧٨	أصحاب الطلبات من أوروبا الغربية ودول أخرى

ثالثاً - عملية تنظيم المقابلات

تم فرز طلبات شغل وظيفة نائب المدعي العام (لشؤون الادعاء) للتأكد من أن أصحاب الطلبات يستوفون الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، وعلى ضوء الواجبات والمسؤوليات التي سيضطلع بها شاغل الوظيفة كما هو منصوص عليه في الإعلان عن الشاغر.

اختر المدعي العام للمحكمة عشرة من المتقدمين بطلبات، ودُعي كل واحد منهم إلى مقابلة في مقر المحكمة. وفيما يلي توزيع أصحاب الطلبات المدعويين بحسب الجنس، وبحسب ما إذا كان البلد الذي يحمل صاحب الطلب جنسيته قد صدّق على نظام روما الأساسي، وبحسب المنشأ الجغرافي.

١٠	مجموع عدد المرشحين الذين تمت مقابلتهم
٨	أصحاب الطلبات من النساء
٢	أصحاب الطلبات من الرجال
٩	أصحاب الطلبات من الدول الأطراف
١	أصحاب الطلبات من الدول غير الأطراف
٥	أصحاب الطلبات الأفريقيون
٣	أصحاب الطلبات الآسيويون
٠	أصحاب الطلبات من أوروبا الشرقية
٠	أصحاب الطلبات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢	أصحاب الطلبات من أوروبا الغربية ودول أخرى

وأجريت المقابلات في مقر المحكمة خلال أيار/مايو وحزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٠٤. وتولى إجرائها المدعي العام، السيد لويس مورينو أوكامبو، ثم استكملت بسلسلة من الاجتماعات مع رئيس موظفي مكتب المدعي العام. وبعد دراسة متأنية وفحص دقيق للمستندات المرجعية، قرر المدعي العام ترشيح السيدة فاتو بنسودا (غامبيا) والسيدة نيكولا كروتشلي (نيوزيلندا) والسيد جوسايا ناغوليفو (فيجي) لوظيفة نائب المدعي العام (لشؤون الادعاء).

التذييل الثاني

قائمة مصنفة أجبدياً للمرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات)
في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مع بيان بمؤهلاتهم^(١)

١ - بنسودا، فاتو (غامبيا)

بيان المؤهلات

تاريخ الميلاد: ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦١
مكان الولادة: بانجول، غامبيا
الجنسية: غامبية
الحالة المدنية: متزوجة وعندها أولاد

التحصيل الدراسي

١٩٩٠-١٩٩١: ماجستير في الحقوق، باختصاص القانون البحري الدولي، معهد القانون البحري الدولي، الأمم المتحدة/منظمة القانون البحري.
١٩٨٦-١٩٨٦: إجازة في القانون (بدرجة شرف)، جامعة أيف (حالياً جامعة منظمة الوحدة الأفريقية)، أيف، نيجيريا.

المعرفة باللغات

الولوف، والإنكليزية، والفرنسية: معرفة جيدة

الخبرة المهنية

٢٠٠٢- وحتى الآن: مستشارة قانونية/محامية في المحاكمات الابتدائية، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كيفالي، رواندا.
٢٠٠٢-: مدير عام، المصرف الدولي المحدود للتجارة، بانجول، غامبيا.

^(١) بناء على السيرة الذاتية التي قدّمها المرشحون لوظيفة نائب المدعي العام (لشؤون الادعاء) .

٢٠٠٠-٢٠٠٢:	ممارسة قانونية خاصة، دوائر يا سادي، بنسودا وشركاه، شارع ليمان، بانجول، غامبيا.
١٩٩٨-٢٠٠٠:	نائب عام ووزيرة عدل في جمهورية غامبيا.
١٩٩٧-١٩٩٨:	وكيل عام وأمين قانوني لجمهورية غامبيا.
١٩٩٣-١٩٩٧:	ناتبة مدير الادعاء العام، جمهورية غامبيا.
١٩٩٢-١٩٩٣:	محامي دولة رئيسي.
١٩٩٠-١٩٩٢:	محامي دولة متقدم.
١٩٨٨-١٩٩٠:	محامي دولة.
١٩٨٧-١٩٨٨:	مدع عام
١٩٨٠-١٩٨٢:	كاتبة محكمة في القسم القضائي.

دورات التدريب المهني الأخرى

٢٠٠١:	شهادة في العمل الطوعي، اللجنة الأولمبية الدولية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
١٩٩٨:	شهادة في الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، معهد التنمية الإدارية، غامبيا.
١٩٩٤:	شهادة من مؤتمر أكسفورد بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، أكسفورد، إنجلترا.
١٩٩٣:	شهادة من مؤتمر الاستقلال القضائي والمساءلة القضائية، غامبيا.
١٩٨٨:	شهادة في برنامج الحقوق الدولية، محكمة العدل الدولية، لاهاي، هولندا.

العضوية في المنظمات المهنية

عضو في رابطة محامي غامبيا.	
عضو في رابطة محامي نيجيريا.	
٢٠٠٠-وحتى الآن:	عضو في المجلس الاستشاري المهني للنساء.
١٩٩٨-٢٠٠٠:	عضو في المجلس الاستشاري، المركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

١٩٩٤- وحتى الآن: عضو في اللجنة التنفيذية لمدرسة مارينا الدولية، غامبيا.

١٩٩٢-١٩٩٥: عضو مجلس مديري ثانوية غامبيا.

- نائبة الرئيس الأول للجنة الأولمبية الوطنية في غامبيا.

- عضو مجلس المديرين، اللجنة الغامبية المعنية بالممارسات التقليدية الضارة (GAMCOTRAP) (الفرع الوطني للجنة بلدان أفريقيا).

المؤتمرات

- مندوبة في اجتماع اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، الدورة التاسعة والثلاثون لوزراء العدل، ١٩-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، القاهرة، مصر.

- الاجتماع الافتتاحي للنساء وزيرات العدل، الذي نظمه مجلس القيادات النسائية العالمية والأمم المتحدة، نيويورك، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

- مندوبة غامبيا في اجتماعات اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، نيويورك، الولايات المتحدة، ١٩٩٩.

- ممثلة بلدها في اجتماع وزراء العدل لبلدان الكومنولث الذي عقد في بورت أوف سبائين، ترينيداد، ٣-٧ أيار/مايو ١٩٩٩.

- ممثلة بلدها في اجتماع وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن حقوق الإنسان في أفريقيا، غراند بيه، موريشيوس، ١٢-١٦ نيسان أبريل ١٩٩٩.

- عضو في الوفد الغامبي في المؤتمر الدولي بشأن أسلوب الحكم الجيد، الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، نيويورك، تموز/يوليو ١٩٩٧.

- عضو مكتب اجتماع وزراء العدل للاختصاصات الصغيرة في بلدان الكومنولث، بربادوس، ٢٨ تموز/يوليو-١ آب/أغسطس ١٩٩٧.

- عضو الوفد الغامبي في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الوقاية من الجريمة ومعالجة الجانين، اجتماع تحضيرية، كمبالا، أوغندا، ١٩٩٥.

- عضو في وفد غامبيا في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع بشأن الوقاية من الجريمة ومعالجة الجانين، القاهرة، مصر، ١٩٩٥.

مندوبة دائمة لوزير العدل في سلسلة اجتماعات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن:

- معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،
- برلمان دول غرب أفريقيا،
- محكمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- خبيرة قانونية في اللجنة الإقليمية الفرعية المعنية باجتماع مصائد الأسماك بشأن حقوق المطاردة الحثيثة،
غينيا كوناكري، ١٩٩٣.

أنشطة متنوعة

- مبعوثة خاصة لصاحب الفخامة، رئيس جمهورية غامبيا، إلى صاحب الفخامة، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، أيار/مايو ١٩٩٩.
- مبعوثة خاصة لصاحب الفخامة، رئيس جمهورية غامبيا، إلى صاحب الفخامة، رئيس زامبيا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
- كلفها صاحب الفخامة، رئيس جمهورية غامبيا، بالإشراف على وزارة الحكومة المحلية والأراضي والشؤون الدينية، حزيران/يونيو ١٩٩٩.

كروتشلي، نيكولا (نيوزيلندا)

بيان المؤهلات

تاريخ الميلاد: ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢

مكان الولادة: نيلسون، نيوزيلندا

الجنسية: نيوزيلندية

الحالة المدنية: متزوجة وعندها أولاد

المؤهلات الجامعية

١٩٨٤: إجازة في القانون، جامعة أوكلاند، نيوزيلندا.

الخبرة المهنية

١٩٩٦-وحتى الآن: نائبة الوكيل العام، المكتب القانوني الملكي، ويلينغتون، نيوزيلندا.

١٩٩٦-١٩٩١: محامية مستقلة.

١٩٩١-١٩٨٤: مدع عام للبلاط الملكي، ومحامية في بلاط ويلينغتون؛ ليوك كاننغهام وكلي (شريكة،

ومعاونة، ومحامية موظفين)، ويلينغتون، نيوزيلندا.

١٩٨٤: محامية موظفين، مكتب بيرري ويلي للمحاماة، ويلينغتون، نيوزيلندا.

١٩٧٨-١٩٨٣: موظفة معنية بأنشطة المجتمع المحلي، المجلس الوطني لتعليم الكبار، نيوزيلندا.

١٩٧٥-١٩٧٧: موظفة معنية بتنمية المجتمع المحلي، خدمات المجتمع المحلي، قسم تخطيط المدن ومجلس مدينة

ويلينغتون، ويلينغتون، نيوزيلندا.

المعرفة باللغات

الإنكليزية: معرفة جيدة.

الفرنسية: معرفة أساسية.

اهتمامات حديثة بالتعليم المستمر في مجال القانون

- الجمعية القانونية النيوزيلندية : ١٩٩٣-١٩٩٨
- عضو في الكلية، برنامج مهارات المرافعة التابع للجمعية القانونية النيوزيلندية. : ١٩٩٣-١٩٩٥
- محاضرة مشاركة في حلقة التدارس المتنقلة المعنونة "تولي قضية تتعلق بالتوظيف"، الجمعية القانونية النيوزيلندية. : ١٩٩٦
- ناتبة مدير برنامج مهارات المرافعة التابع للجمعية القانونية النيوزيلندية. : ١٩٩٧
- مديرة برنامج مهارات المرافعة التابع للجمعية القانونية النيوزيلندية. : ١٩٩٨
- محاضرة وعضو فريق الخبراء، ندوة كبار المحامين الجنائيين المعنونة "استبعاد متلازمة سندريلا"، والتي نظمتها الجمعية القانونية النيوزيلندية. : ١٩٩٨
- عضو في هيئة الدفاع الاستثنائي، المؤتمر السنوي لرابطة محامي نيوزيلندا. : ١٩٩٦
- إلقاء محاضرات كأستاذ زائر أمام طلاب ماجستير الحقوق في موضوع "متلازمة المرأة المعرضة للضرب"، معهد علم الجريمة، كامبريدج، إنجلترا. : ١٩٩٧

العضوية في الرباطات المهنية

- قبولها كمحامية ووكيلة في المحكمة العليا لنيوزيلندا. : ١٩٨٤
- عضو في الجمعية القانونية لمقاطعة ويلنغتون. : ١٩٨٣ وحتى الآن
- وسيط هيئة خبراء، معهد المحكمين والوسطاء في نيوزيلندا. : ١٩٩٢-١٩٩٩
- وسيط متقدم في هيئة المحامين الملتزمين بحل التراعات البديل. والمشاركة في حلقة العمل التي نظمتها مدرسة هارفرد القانونية في موضوع الوساطة، سيدني، أستراليا. : ١٩٩٤ وحتى الآن
- عضو في هيئة علماء النفس. : ١٩٩٥-١٩٩٦
- عضو في لجان الهفوات الطبية التابعة للجنة التعويض عن أضرار الحوادث. : ١٩٩٥-١٩٩٦
- الرابطة الدولية للمدعين العامين : ١٩٩٦ وحتى الآن
- عضو في اللجنة التنفيذية : ١٩٩٦-٢٠٠١
- ناتبة الرئيس، المؤتمر السنوي للرابطة في دبلن، إيرلندا. : ١٩٩٨

٢٠٠١ وحتى الآن: عضو في مجلس الشيوخ للرابطة

رئيسة مؤتمر وكالات الادعاء	: ١٩٩٧-٢٠٠٣
نظمت واستضافت مؤتمر وكالات الادعاء باسم الوكيل العام في ويلنغتون، نيوزيلندا.	: ١٩٩٧
قدمت بحثاً في قضايا الادعاء، في مؤتمر وكالات الادعاء المعقود في فيجي.	: ١٩٩٩
قدمت بحثاً في قضايا الادعاء، في مؤتمر وكالات الادعاء المعقود في إدنبره، سكوتلاندا.	: ٢٠٠١
قدمت بحثاً في قضايا الادعاء، في مؤتمر وكالات الادعاء المعقود في داروين، الإقليم الشمالي، أستراليا.	: ٢٠٠٣

المؤتمرات

رافقت النائب العام كمسؤولة رسمية نيوزيلندية في مؤتمر بلدان الكومنولث لوزراء العدل (الذي نظمته أمانة الكومنولث)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

أنشطة متنوعة

٢٠٠١-٢٠٠٢: قانون محاكمات بيتكايرن، شاركت مباشرة في رسم السياسات وفي المفاوضات الخاصة بالمعاهدة بين نيوزيلندا والمملكة المتحدة، وفي إعداد تشريعات نيوزيلندا التي تُوجت بهذا القانون.

٣- جوسايا بايغوليفو (فيجي)

بيان المؤهلات

تاريخ الميلاد:	٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣
مكان الولادة:	فيجي
الجنسية:	فيجي
الحالة المدنية:	متزوج وعنده أولاد

المؤهلات الجامعية

٢٠٠٤:	اسمه مدرج في قائمة المرشحين للاستفادة من برنامج دكتوراه العلوم القضائية، جامعة كويتلاند للتكنولوجيا، أستراليا.
٢٠٠٤:	شهادة في أخلاقيات القانون الجنائي الدولي، معهد الجامعة الأوروبية، فلورنسا، إيطاليا.
٢٠٠٣:	شهادة في المهارات المتقدمة للمرافعات، الجمعية القانونية النيوزيلندية، نيوزيلندا.
١٩٩٥:	ماجستير في الحقوق، جامعة كويتلاند للتكنولوجيا، أستراليا (منحة دراسية من الحكومة الأسترالية).
١٩٨٦:	إجازة في الحقوق، جامعة أوتاغو، نيوزيلندا (منحة دراسية من حكومة فيجي).
١٩٧٧:	إجازة في الإدارة، جامعة جنوب المحيط الهادي، فيجي (منحة دراسة من حكومة فيجي).

المؤهلات المهنية

١٩٨٠:	محام ووكيل في المحكمة العليا لنيوزيلندا.
	محام ووكيل في المحكمة العليا لفيجي.
١٩٨٨:	محامي الدولة، فيجي.

المعرفة باللغات

الفيجية والإنكليزية:	معرفة جيدة
الفرنسية:	معرفة أساسية

الخبرة المهنية

- ٢٠٠٠ وحتى الآن: مدير مكتب الادعاء العام، سوا، فيجي.
- ١٩٨٨-٢٠٠٠: محامي الدولة (عمل كموظف قانوني، وموظف قانوني متقدم، وموظف قانوني رئيسي، ومساعد لنائب المدعي العام، ونائب مدير الادعاء العام)، مكتب الدولة القانوني، سوا، فيجي.
- ١٩٨٨: موظف قانوني، المكتب القانوني الملكي، فيجي
- ١٩٨٧: محام في مكاتب كول وألان وجيسون، نيوزيلندا.

العضوية

- عضو في هيئة التعويض عن أضرار الحروب، فيجي، منذ عام ١٩٩٠.
- عضو في الرابطة الدولية للمدعين العامين.
- مدير مؤسسة درء الجريمة (لهذه المؤسسة علاقة استشارية مع الأمم المتحدة).
- عضو في هيئة المديرين، مدرسة فيتو الابتدائية، سوا، فيجي، ٢٠٠٠-٢٠٠٢.

البحوث المقدمة

- "Policy Perspectives and Contemporary Problems in Crime Prevention and Criminal Justice," United Nations Asia and Far East Institute for the Prevention of Crime and Treatment of Offenders (UNAFEI), 84th International Seminar, Japan 1990.
- "Conditions for Prosperity Without Crime," ACPF World Conference, Japan 1992.
- "Prosecution Difficulties, Corruption Prevention and Awareness Course," Australian Government sponsored training, Fiji 1991.
- "Resource Implications in Criminal Assistance Process," ACPF Pacific Conference.
- "Terrorism and Poverty," 9th ACPF World Conference, Japan 2002.
- "Legislating Against Terrorism," International Association of Prosecutors Conference, Washington DC 2003.
- "Making Standards Work (UN)," ACPF Working Group meeting for implementation of Vienna Declaration, Bangkok, 2003
- "Ethics and Professional Responsibility in Court," Institute of Judicial and Legal Studies, University of the South Pacific, Fiji, 2001.
- "Issues of Medical Consent," Doctor and the Law Seminar, 2003.

- "Prosecuting Offenders in Tourism Courts," Tourism Convention, 2002.
- "International Accounting Standards and Public Sector Accounting," Auditor Generals Pacific Islands Workshop, 2004.
- Speeches to welcome Judges of the Supreme Court [5/12/02, 26/6/02, 18/6/03, 8/4/03].

البحوث المنشورة

- "Policy perspectives and contemporary problems in Crime Prevention and Criminal Justice," UNAFEI Resource Material Series 1990.
- "Terrorism and Poverty," ACPF Today December 2003.

الخبرة التدريبية

- الجمعية القانونية النيوزيلندية/حلقة العمل الخاصة بمهارات المرافعة، المكتب القانوني الملكي، ٢٠٠٣. :٢٠٠٣
- حلقة عمل المدعين العامين عن تبييض الأموال، برعاية أمانة بلدان الكومنولث، فيجي. :٢٠٠٤
- حلقة عمل المحققين عن تبييض الأموال، برعاية أمانة بلدان الكومنولث، فيجي. :٢٠٠٤

أنشطة متنوعة

- كُلف برئاسة وفد حكومة فيجي إلى الاجتماع الإقليمي لمنتدى منطقة جنوب المحيط الهادي بشأن الأمن. :٢٠٠٤
